إيرادات الإنتاج

إيرادات الإنتاج هي قيمة ما يحصل عليه المشروع نتيجة بيع منتجاته في السوق أي أنها تمثل قيمة المبيعات.

الإيراد الكليTotal Revenue (إ ك): ويقصد به إجمالي قيمة ما يحصل عليه المشروع نتيجة لبيعه كمية معينة من السلعة المنتجة. أي أن:-

الإيراد الكلي = الكمية المنتجة × الثمن

إ ك = ك × ث

الإيراد المتوسط Average Revenue(إ م): وهو نصيب الوحدة المنتجة من الإيرادات. اي-:

$$\text{الإيراد المتوسط (إ م)} = \frac{\text{الإيراد الكلي (إ ك)}}{\text{الكمية المنتجة (ك)}} = \frac{\text{ك} \times \text{ث}}{\text{ك}}$$

أي أن : الإيراد المتوسط (إ م) = الثمن (ث)

الإيراد الحدي Marginal Revenue(إ ح):

هو مقدار التغير في الإيراد الكلي نتيجة لتغير الكمية المنتجة بوحدة واحدة.

$$\text{الإيراد الحدي (إ ح)} = \frac{\text{التغير في الإيراد الكلي}}{\text{التغير في الكمية المنتجة}} = \frac{\Delta \text{إ ك}}{\Delta \text{ ك}}$$

في سوق المنافسة الكاملة يتحدد ثمن السلعة بالتفاعل بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

وأي منتج أو مشروع بمفرده لا يستطيع أن يؤثر على ذلك الثمن أو يغيره، وعلى ذلك فإن أي وحدة سينتجها المشروع ويبيعها في السوق سوف تباع بالثمن المحدد. وعليه تكون حصيلة بيع كل وحدة إضافية (الإيراد الحدي) مساوية للثمن.

توازن المنتج في سوق المنافسة التامة

- **سوق المنافسة التامة سوق تتميز بالخصائص التالية:**

1- وجود عدد كبير من المنتجين (البائعين) والمشترين (المستهلكين).

2- تجانس السلعة تجانسا تاما.

3- العلم التام بأحوال السوق.

4- حرية الدخول والخروج من السوق.

وعليه يسود ثمن واحد محدد في السوق يمثل منحنى الطلب لانهائي المرونة وهو نفسه الإيراد الحدي والإيراد المتوسط..

سلوك الايرادات للمنشأة العاملة في ظل المنافسة التامة

ك	ث	إك	إ م	إ ح	ت ك	ت ح	الربح
١	٥	٥	٥	٥	٧,١	٢,١٥	٢,١ -
٢	٥	١٠	٥	٥	٩,١٥	٢,٠٥	٠,٨٥
٣	٥	١٥	٥	٥	١١,١٥	٢,٠٠	٣,٨٥
٤	٥	٢٠	٥	٥	١٣,٢	٢,٠٥	٦,٨
٥	٥	٢٥	٥	٥	١٥,٣٥	٢,١٥	٩,٦٥
٦	٥	٣٠	٥	٥	١٧,٦٥	٢,٣٠	١٢,٣٥
٧	٥	٣٥	٥	٥	٢٠,١٥	٢,٥٠	١٤,٨٥
٨	٥	٤٠	٥	٥	٢٢,٩	٢,٧٥	١٧,١
٩	٥	٤٥	٥	٥	٢٥,٩٥	٣,٠٥	١٩,٠٥
١٠	٥	٥٠	٥	٥	٢٩,٣٥	٣,٤٠	٢٠,٦٥
١١	٥	٥٥	٥	٥	٣٣,١٥	٣,٨٠	٢١,٨٥
١٢	٥	٦٠	٥	٥	٣٧,١٣	٤,٠٠	٢٢,٧٨
١٣	٥	٦٥	٥	٥	٤٢,١٣	٥,٠٠	٢٢,٨٧
١٤	٥	٧٠	٥	٥	٤٧,٤٣	٥,٣٠	٢٢,٥٧
١٥	٥	٧٥	٥	٥	٥٣,٢٨	٥,٨٥	٢١,٧٢

يتضح من الجدول :

- أن الإيراد الكلي يتزايد بتزايد عدد الوحدات المباعة بصورة مستمرة وبمقدار (معدل) ثابت (٥) وهذا المقدار يساوي الإيراد الحدي.
- الإيراد المتوسط يبقي ثابتا ولا يتغير بتغير الكمية المباعة ، ويساوي الثمن.
- الايراد الحدي يبقي ثابتا ولا يتغير بتغير الكمية المباعة ويساوي الثمن.

- ث = إ ح = إ م

- بناء عليه فإن منحنيات الطلب والايراد الحدي والايراد المتوسط تنطبق على بعضها البعض ويمثلهما خط مستقيم واحد.
- منحى الايراد الكلي عبارة عن خط مستقيم يمر بنقطة الأصل.

شرط توازن المنشأة في ظل المنافسة التامة في الأجل القصير

- يتضح من الجدول أن المنشأة تحقق أقصي ربح عند إنتاج الوحدة ١٣ حيث يبلغ الربح الكلي (٢٢,٨٧) ويلاحظ عند هذا المستوى الإنتاجي يتساوي الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية وأن التكاليف الحدية في حالة تزايد.
- بناء عليه فإن شرط توازن المنشأة العاملة في ظل المنافسة التامة في الأجل القصير

١. إ ح = ت ح شرط ضروري
٢. أن تكون التكاليف الحدية في حالة تزايد شرط كافي

شرط التوازن بيانيا

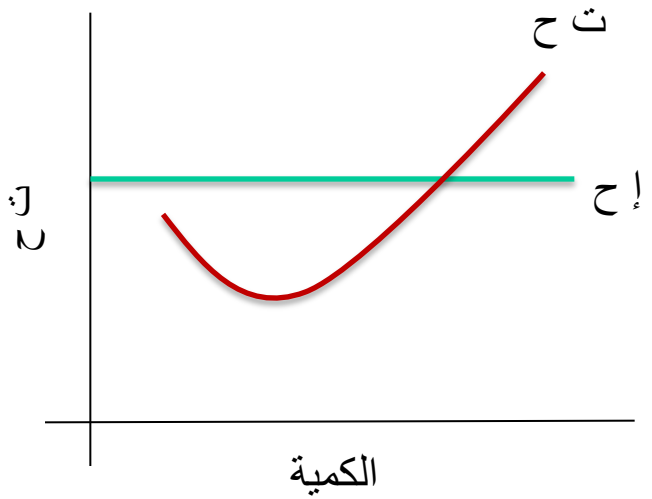

يتبين من الرسم أن خط البيع للمنتج في سوق المنافسة الكاملة يتخذ شكل خط مستقيم موازي للمحور الأفقي ويبعد عنه بمسافة رأسية ثابتة تمثل ثمن بيع الوحدة في السوق. وهذا الخط يسمى منحنى الطلب (لانهائي المرونة) وهو خط الإيراد الحدي، ومنه يستدل على أن أي وحدة يتم إنتاجها من السلعة التي ينتجها المشروع تباع بنفس الثمن الذي تحدد في السوق.

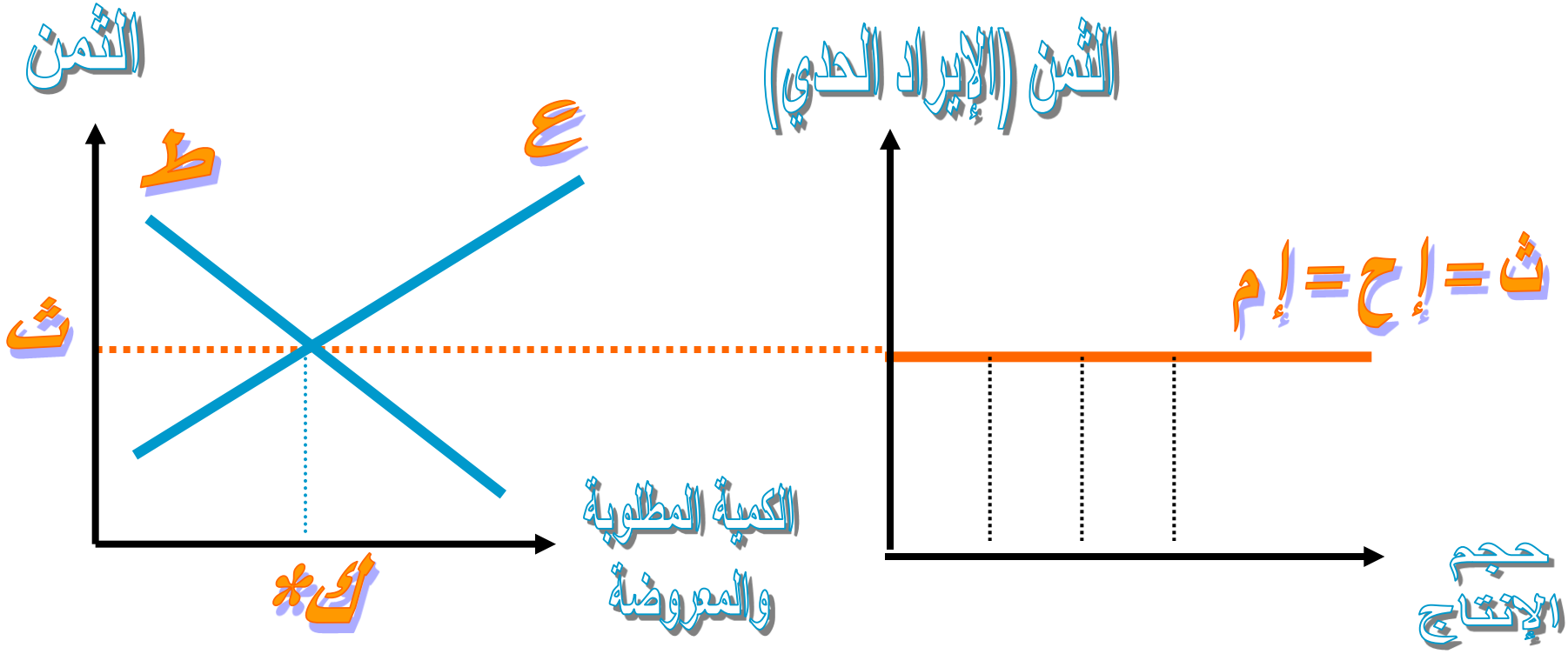

توازن المنتج
في سوق المنافسة الكاملة (التامة)

توازن المنتج

يكون المشروع في حالة توازن في المدى القصير إذا أنتج كمية الإنتاج التي تجعله يحقق أكبر ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة وذلك في ضوء ثمن السلعة المحدد في السوق وفي ضوء تكاليف الإنتاج في المشروع. فإذا الثمن أكبر من تكلفة إنتاج الوحدة (التكلفة المتوسطة) فإن المنتج يحقق ربحا وعليه أن يختار حجم الإنتاج الذي يجعله يحقق أكبر ربح ممكن. وقد يكون الثمن أقل من التكاليف المتوسطة فيحقق خسارة وهنا عليه ان يقرر أحد أمرين:-

أ - أن يتوقف عن الإنتاج تجنبا لتلك الخسارة.

ب- أن يستمر في الإنتاج في المدى القصيرعلى أساس أن تتحسن الظروف في المستقبل. ويجب أن يختار حجم الإنتاج الذي يجعله يحقق أقل خسارة ممكنة ويشترط ان يتمكن على الأقل من تغطية أو دفع التكاليف الكلية المتغيرة على الأقل (أجور العمال مثلا) وبحيث لا تزيد الخسارة عن التكاليف الكلية الثابتة وإلا فإن المشروع يجب أن يتوقف عن الإنتاج ويغلق ولا يستمر حتى في المدى القصير.

شرط توازن المنتج في المدى القصير

- يستمر المشروع في زيادة حجم الإنتاج طالما أن الإيراد الحدي يزيد على التكلفة الحدية ويتوقف، و بالتالي يتحدد الحجم التوازني عند الحجم الذي يتساوى عنده الإيراد الحدي (الثمن) مع التكاليف الحدية وتكون التكاليف الحدية في مرحلة التزايد.. أي أن نقطة توازن المشروع تكون هي نقطة إلتقاء أو تقاطع منحنى التكاليف الحدية (وهو في مرحلة التزايد) مع خط الإيراد الحدي (أو الثمن).

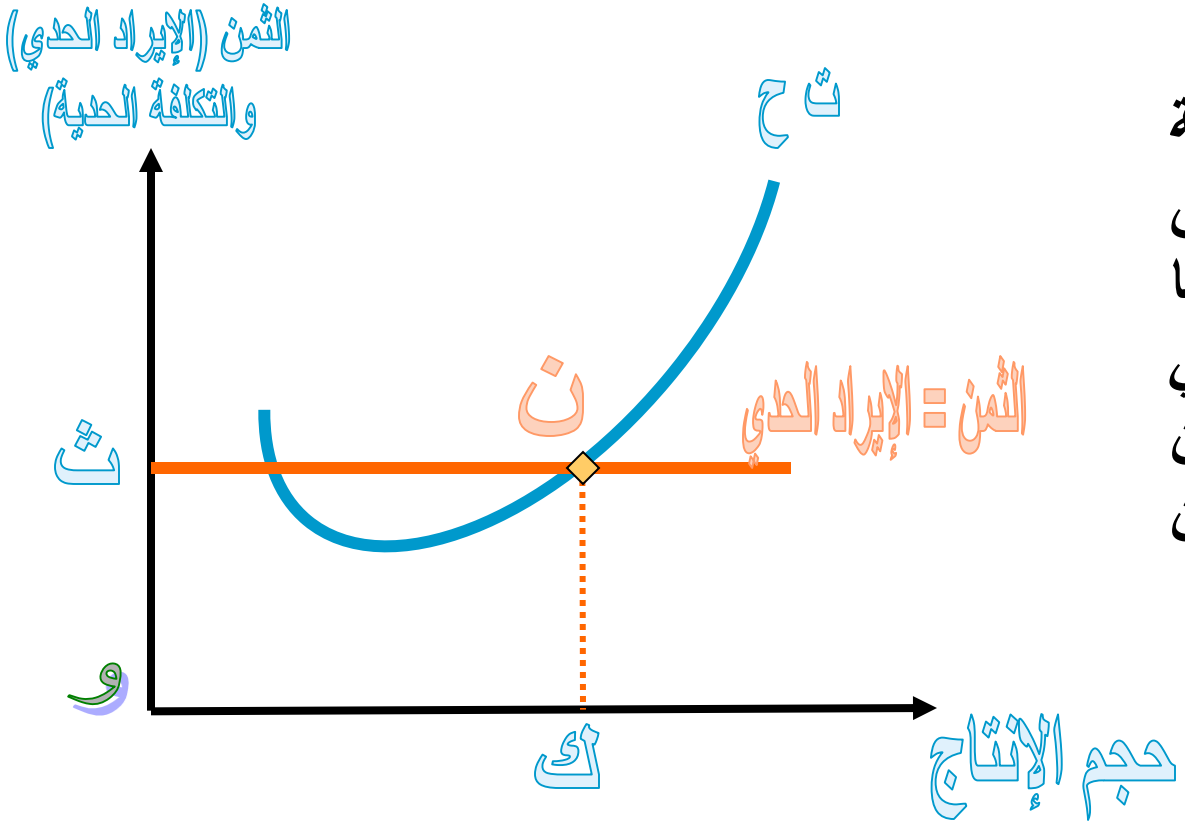

يتبين من الرسم أن نقطة التوازن للمشروع التي تحقق شرط التوازن هي(ن) ومنها يتحدد حجم الإنتاج التوازني في المشروع (و ك). ويتبين من ذلك أن شرط توازن المشروع هو:

إ ح (ث) = ت ح

تحديد مستوى الربح أو الخسارة عند وضع التوازن

قد يكون المشروع (أو المنشأة) في حالة توازن في المدى القصير ويحقق ربحا غير عادي أي يحقق ربحا يفوق الربح العادي للمنظم المحسوب ضمن تكاليف الإنتاج، وهذا الربح غير العادي يسمى أرباحا اقتصادية، وفي هذه الحالة يكون الإيراد الكلي أكبر من التكاليف الكلية الإجمالية في المشروع.

وقد يكون المشروع في حالة توازن ويحقق الربح العادي فقط وفي هذه الحالة يكون الإيراد الكلي مساويا التكاليف الكلية الإجمالية (والمعروف أن التكاليف الكلية من وجهة النظر الاقتصادية تشتمل على الربح العادي للمنظم).

وقد يكون المشروع في حالة توازن و يحقق خسارة وهي في هذه الحالة أدنى خسارة ممكنة، وهنا يكون الإيراد الكلي أقل من التكاليف الكلية الإجمالية.

حالة توازن المشروع مع تحقيق الربح الغير عادي

يكون المشروع في حالة توازن ويحقق ربحا غير عادي إذا كان الإيراد الكلي أكبر من التكاليف الكلية، ونجد أن نقطة التوازن (ن)هي نقطة تقاطع منحنى التكاليف الحدية(المتزايدة)مع خط الإيراد الحدي (الثمن) وعندها يتحقق شرط توازن المشروع :

الإيراد الحدي (الثمن) = التكاليف الحدية (المتزايدة)

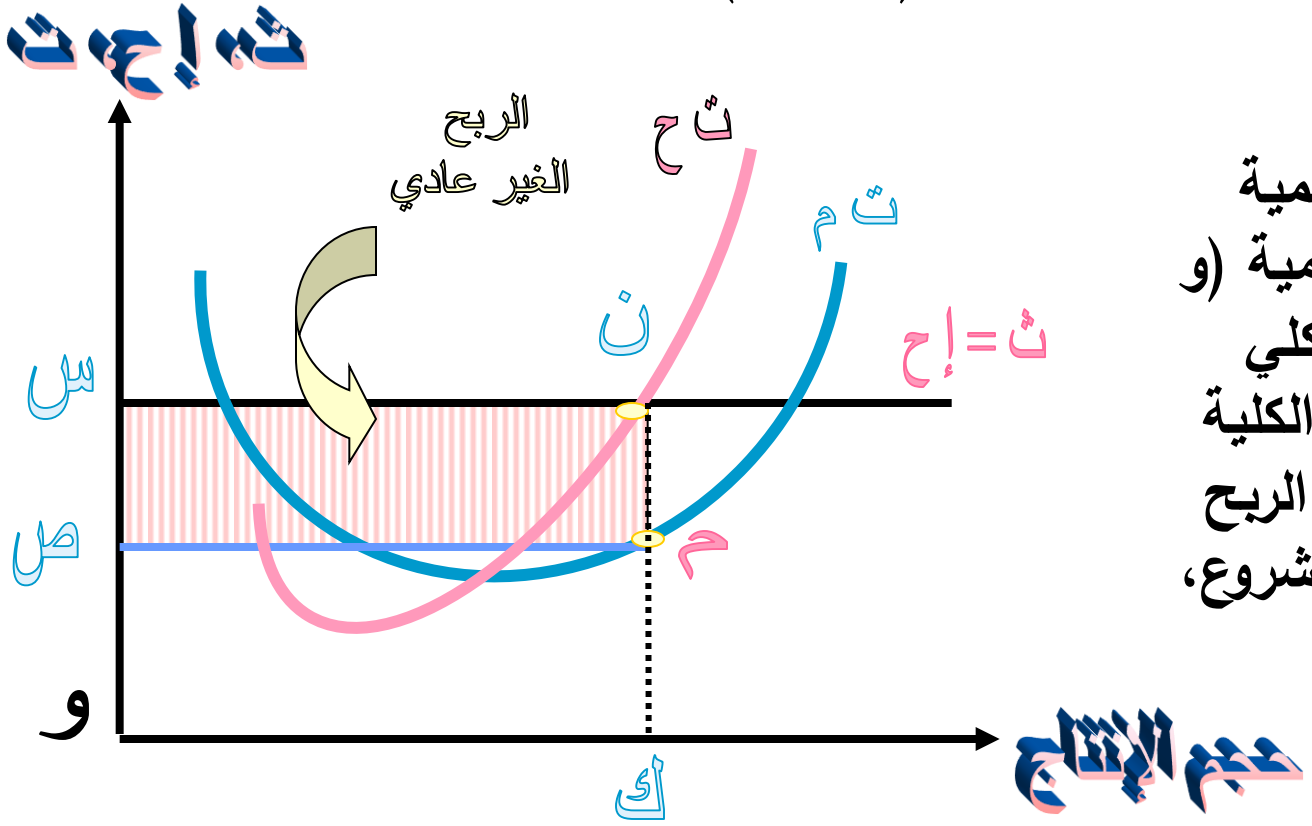

ومن النقطة (ن) تتحدد كمية الإنتاج التوازنية وهي الكمية (و ك)، حيث يكون الإيراد الكلي يكون أكبر من التكاليف الكلية ويكون الفرق بينهما هو الربح الإجمالي الذي يحققه المشروع، فنجد أن:-

- بفرض أن ثمن الوحدة 10 ريال وتحدد التوازن عند الكمية 100، وكانت التكلفة المتوسطة عند التوازن تساوي 8 ريال، فإن:

الإيراد الكلي = حجم الإنتاج × الثمن = و ك × و س

= مساحة المستطيل و ك ن س = 100 × 10 = 1000

التكاليف الكلية = حجم الإنتاج × التكاليف المتوسطة = و ك × و ص

= مساحة المستطيل و ك م ص = 100 × 8 = 800

- يتبين أن الإيراد الكلي أكبر من التكاليف الكلية والفرق بينهماهو الربح غير العادي والممثل بمساحة المستطيل [ن م ص س]. و قيمة هذا الربح هي:

- الربح = الإيراد الكلي – التكاليف الكلية = 1000 – 800 = 200

- و هذا هو الربح الإجمالي لحجم الإنتاج و ك ، أما ربح الوحدة الواحدة فهو كالآتي:-

$$\text{ربح الوحدة الواحدة} = \frac{\text{الربح الإجمالي}}{\text{حجم الإنتاج}} = \frac{200}{100} = 2$$

- و هناك طريقة أخرى لمعرفة الربح الناشئ عن الوحدة الواحدة و هي:-

ربح الوحدة الواحدة = ثمن الوحدة – التكاليف المتوسطة = 10 – 8 = 2

حالة توازن المشروع مع تحقيق الربح العادي

يكون المشروع في حالة توازن ويحقق الربح العادي إذا كان الإيراد الكلي مساويا التكاليف الكلية (حيث أن التكاليف الكلية تشتمل على الربح العادي للمنظم). ونجد أن نقطة توازن المشروع هي(ن) وعندها يتحقق شرط توازن المشروع :-

الإيراد الحدي (الثمن) = التكاليف الحدية (المتزايدة)

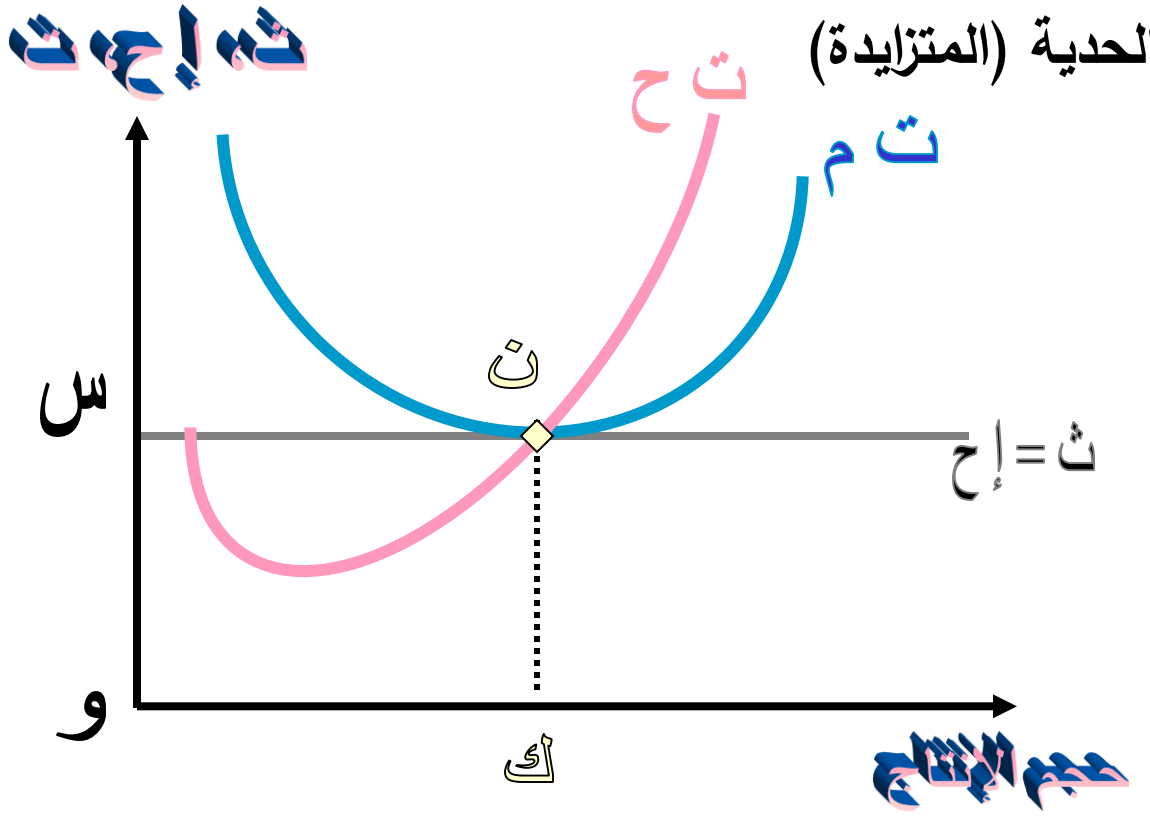

ومن النقطة (ن) تتحدد كمية الإنتاج التوازنية وهي الكمية (و ك). ونجد أن حجم الإيراد الكلي يكون هو نفسه حجم التكاليف الكلية. أي أن المشروع لا يحقق ربح ولا خسارة إنما الربح العادي فقط..

- بفرض أن ثمن الوحدة في السوق هو ٩ ريال وأن منحنى التكلفة المتوسطة يمس خط الثمن فإن التوازن يتحدد بتقاطع خط الثمن مع التكلفة الحدية عند ن، و تتحدد الكمية التي تحقق توازن المشروع عند و ك = ٩٠ وحدة فإن:-

الإيراد الكلي = حجم الإنتاج × الثمن = و ك × و س

= مساحة المستطيل و ك ن س = ٩٠ × ٩ = ٨١٠

التكاليف الكلية = حجم الإنتاج × التكاليف المتوسطة = و ك × و س

= مساحة المستطيل و ك ن س = ٩٠ × ٩ = ٨١٠

- يتبين أن الإيراد الكلي مساويا التكاليف الكلية أي لا ربح ولاخسارة، ولما كانت التكاليف الكلية تشتمل على الربح العادي للمنظم فإن هذه الحالة هي الحالة التي يحقق فيها المشروع أو المنتج الربح العادي فقط والمحدد سلفا ضمن التكاليف.

حالة توازن المشروع مع تحقيق خسارة

يكون المشروع في حالة توازن ويحقق خسارة إذا كان الإيراد الكلي أقل من التكاليف الكلية، ونجد من أن نقطة توازن المشروع هي(ن) وعندها يتحقق شرط توازن المشروع:- الإيراد الحدي(الثمن) = التكاليف الحدية (المتزايدة)

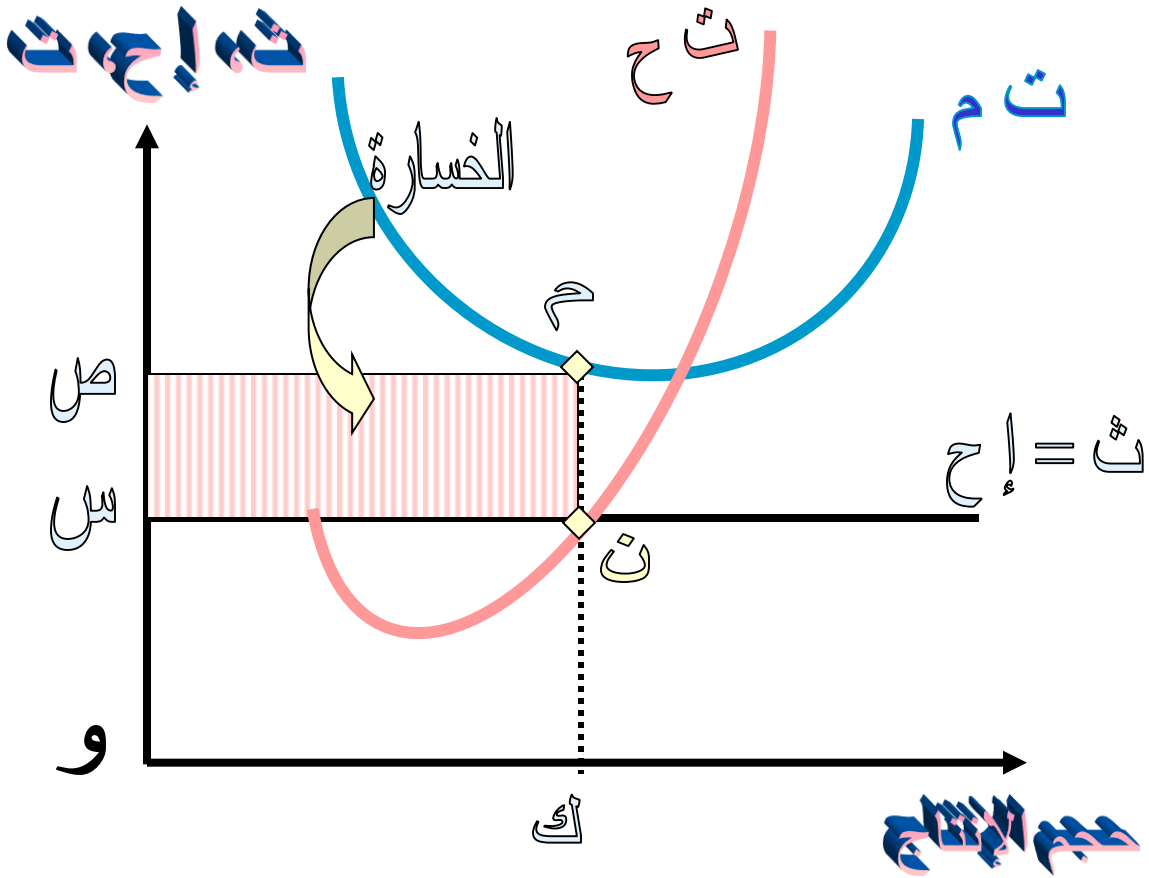

و من النقطة (ن) تتحدد كمية الإنتاج التوازنية وهي الكمية (و ك). تكون التكاليف الكلية أكبر من الإيراد الكلي ويكون الفرق بينهما هو إجمالي الخسارة التي يحققها المشروع، و هي أقل خسارة ممكنة.

- بفرض أن ثمن الوحدة ٨ ريال يتحدد التوازن عند ن، والكمية التوازنية عند وك= ٨٠ وحدة، وتكون متوسط التكلفة عند ٩ ريال، فإن:-

الإيراد الكلي = حجم الإنتاج × الثمن = و ك × و س

= مساحة المستطيل و ك ن س = ٨٠ × ٨ = ٦٤٠

التكاليف الكلية = حجم الإنتاج × التكاليف المتوسطة = و ك × و س

= مساحة المستطيل و ك ن س = ٨٠ × ٩ = ٧٢٠

- يتبين أن الإيراد الكلي أقل من التكاليف الكلية والفرق بينهما يمثل الخسارة والممثلة بمساحة المستطيل [م ن س ص]. وقيمة هذا الخسارة هي:

الخسارة = الإيراد الكلي – التكاليف الكلية = ٦٤٠ – ٧٢٠ = – ٨٠

- وهذه هي الخسارة الإجمالية، أما الخسارة عن الوحدة الواحدة فهي:-

خسارة الوحدة = الخسارة الإجمالية ÷ حجم الإنتاج = ٨٠ ÷ ٨٠ = ١

في حالة الخسارة
هل يستمر المنتج أم يتوقف؟

في حالة الخسارة

يمكن للمشروع الاستمرار في الإنتاج رغم تحقيقه خسارة في المدى القصير إذا استطاع تغطية أو دفع التكاليف الكلية المتغيرة على الأقل وبحيث لا تزيد خسارته عن التكاليف الكلية الثابتة، أي يجب أن يكون الإيراد الكلي مساويا التكاليف الكلية المتغيرة على الأقل. وهذا يعني أن الثمن يجب أن يكون مساويا التكاليف المتوسطة المتغيرة. أما إذا انخفض ثمن السوق عن التكاليف المتوسطة المتغيرة فإن المشروع يجب أن يغلق ويتوقف.

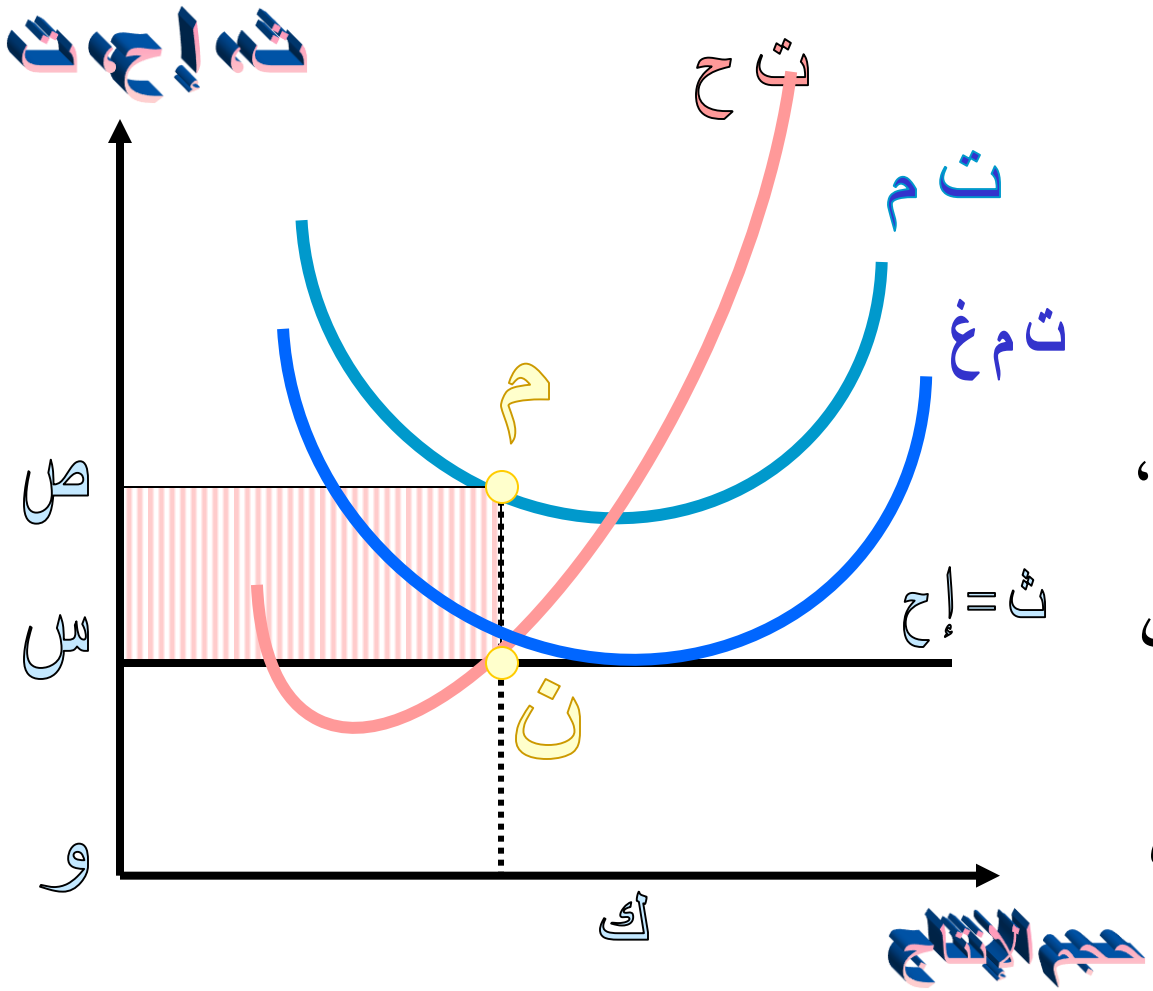

يلاحظ أن الثمن (وس) مساوي للتكلفة المتوسطة المتغيرة (ن ك)، وتكون(ن) هنا هي نقطة الإغلاق وهي أدنى نقطة على منحنى التكاليف المتوسطة المتغيرة وعندها يتساوى الثمن مع التكاليف المتوسطة المتغيرة، وتسمى نقطة الإغلاق لأنه إذا انخفض الثمن عن مستواها فإن المشروع يغلق ويتوقف عن الإنتاج ولا يستمر لأنه لن يستطيع تغطية أو دفع التكاليف المتغيرة وهي تكاليف تشغيل المشروع.

إشتقاق منحنى عرض المنشأة (المشروع)

إذا كان ثمن السوق عند س [8 ريال] فستكون نقطة التوازن هي (ن).

ومن هذه النقطة يتحدد حجم الإنتاج التوازني للمشروع وك [80 وحدة]. ويلاحظ أن (ن) هي نقطة الإغلاق والتي عندها يتساوى الثمن مع التكاليف المتوسطة المتغيرة، وهي أيضا أدنى نقطة على منحنى (ت م غ).

وإذا فرض وارتفع الثمن إلى المستوى سَ [9 ريال] يرتفع خط الثمن إلى أعلى وتكون نقطة التوازن هي (نَ) وكمية الإنتاج التوازني وكَ [90 وحدة].

إذا ارتفع الثمن إلى سً [10 ريال] تنتقل نقطة التوازن إلى (نً) ويتحدد حجم الإنتاج و كً [100 وحدة].

وهكذا نجد أنه كلما ارتفع الثمن تزداد الكمية المنتجة في المشروع. والجزء المتزايد من منحنى التكاليف الحدية والذي يبدأ من نقطة الإغلاق (ن) يمثل منحنى عرض المنشأة والذي يوضح العلاقة الطردية بين ثمن السلعة والكمية المعروضة منها.

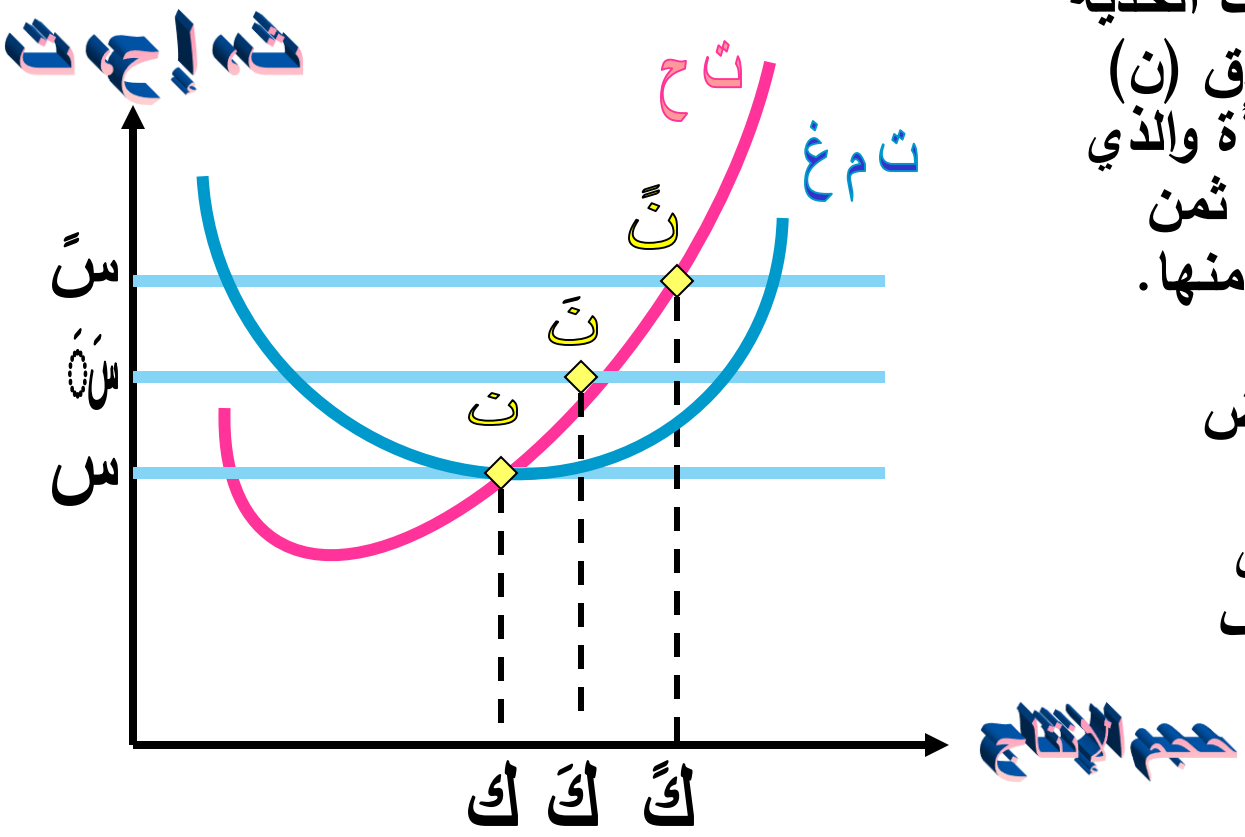

الخلاصة : أن منحنى عرض المنشأة التي تعمل في ظل المنافسة الكاملة في المدى القصير هو منحنى التكاليف الحدية للمشروع من نقطة الإغلاق فأعلى.

إشتقاق منحنى عرض الصناعة

في الأجل القصير في سوق المنافسة التامة

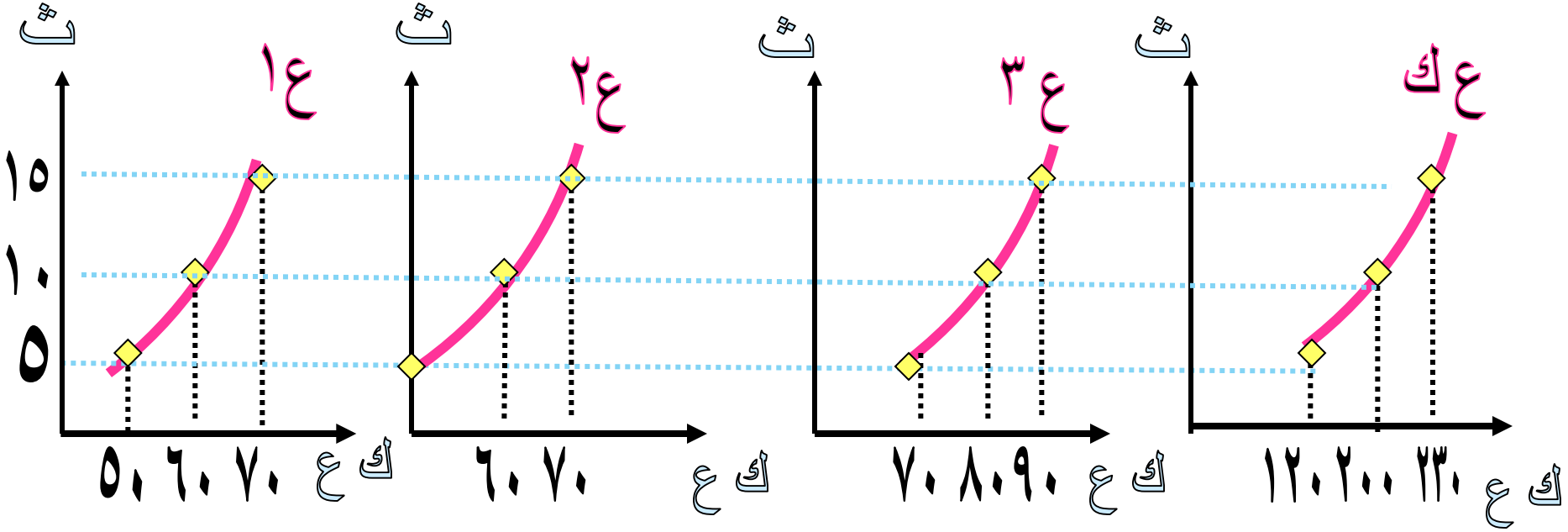

توازن المنتج
في سوق الاحتكار التام

توازن المنتج في سوق الاحتكار التام

- سوق الاحتكار التام كما عرفناه سوق يتميز بالخصائص التالية:

١- وجود منتج واحد مسيطر في السوق.

٢- السلعة المنتجة ليس لها بديل في السوق.

٣- عدم وجود حرية لدخول السوق أو الصناعة.

- وعليه يكون هذا المنتج المحتكر هو المسيطر على السوق والذي له القدرة على التحكم في سعر بيعها..

ايرادات المنشاة الاحتكارية

ك	ث = إ م	إ ك	إ ح	ت ك	ت ح	ر ك
١	١٠	١٠	-	٢٣,٨	-	-
٢	٩,٧٠	١٩,٤	٩,٤	٢٧,٢	٣,٤	٧,٨ -
٣	٩,٤٠	٢٨,٢	٨,٨	٣٠,٢٥	٣,٠٥	٢,٠٥ -
٤	٩,١٠	٣٦,٤	٨,٢	٣٣	٢,٧٥	٣,٤
٥	٨,٨٠	٤٤	٧,٦	٣٥,٥	٢,٥	٨,٥
٦	٨,٥٠	٥١	٧	٣٧,٨	٢,٣	١٣,٢
٧	٨,٢٠	٥٧,٤	٦,٤	٣٩,٩٥	٢,١٥	١٧,٤٥
٨	٧,٩٠	٦٣,٢	٥,٨	٤٢	٢,٠٥	٢١,٢
٩	٧,٦٠	٦٨,٤	٥,٢	٤٤	٢	٢٤,٤
١٠	٧,٣٠	٧٣	٤,٦	٤٦,٠٥	٢,٠٥	٢٦,٩٥
١١	٧,٠٠	٧٧	٤	٤٨,٢	٢,١٥	٢٨,٨
١٢	٦,٧٠	٨٠,٤	٣,٤	٥٠,٥	٢,٣٥	٢٩,٨
١٣	٦,٤٠	٨٣,٢	٢,٨	٥٣,٣	٢,٨	٢٩,٩
١٤	٦,١٠	٨٥,٤	٢,٢	٥٦,٤	٣,١	٢٩

سلوك إيرادات المنشاة الإحتكارية

نلاحظ ما يلي :

- تزايد الإيراد الكلي بتزايد عدد الوحدات المباعة بمقدار (معدل) متناقص حتى يصل إلي اقصاه عند مستوى معين ثم يتناقص بعد ذلك ، وهذا المقدار يساوي الإيراد الحدي .
- الإيراد المتوسط : يتناقص بتزايد عدد الوحدات المباعة ويساوي الثمن .
- إذا ث = إ م
- الايراد الحدي يتناقص بتزايد عدد الوحدات المباعة حتي يصل إلى الصفر ثم يصبح بالسالب عندما يتناقص الإيراد الكلي .
- عند أي مستوى من المبيعات يكون الايراد الحدي أقل من الايراد المتوسط.
- ينطبق منحنيا الطلب والايراد المتوسط على بعضها البعض ويمثلها خط مستقيم واحد .

إيرادات المنتج المحتكر

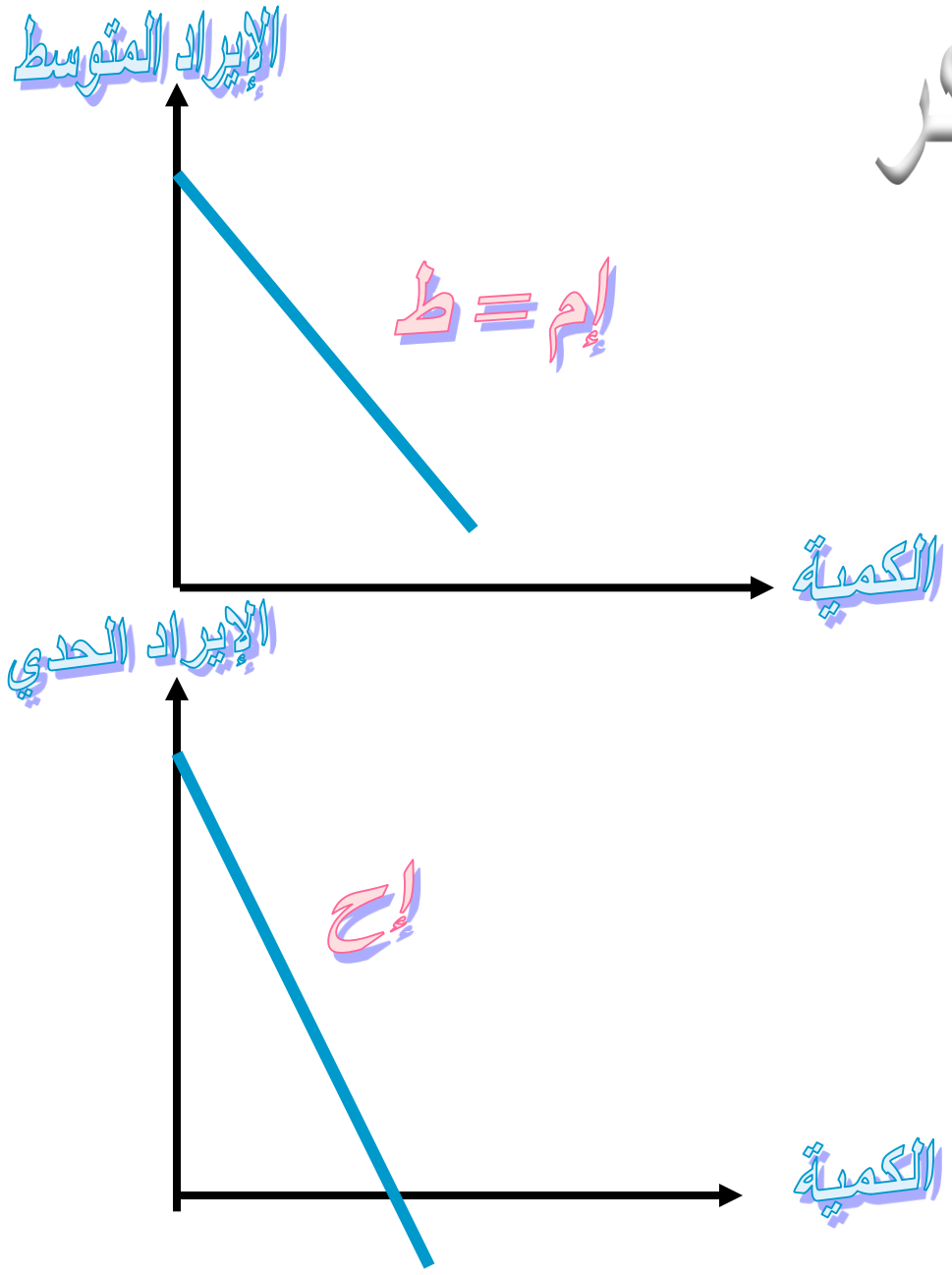

أن خط البيع أو منحنى الطلب الذي يمثل المنشأة الاحتكارية يتجه من أعلى إلى أسفل جهة اليمين معبرا عن العلاقة العكسية بين الكمية المباعة والثمن..

أما عن منحنى الإيراد الحدي فيتناقص بزيادة عدد الكمية المنتجة أو المباعة حتى يصل إلى الصفر ثم يصبح سالبا.

حالة توازن المحتكر مع تحقيق الربح الغير عادي

يكون المحتكر في حالة توازن ويحقق ربحا غير عادي إذا كان الإيراد الكلي أكبر من التكاليف الكلية، ونجد أن نقطة التوازن (ن)هي نقطة تقاطع منحنى التكاليف الحدية(المتزايدة)مع خط الإيراد الحدي وعندها يتحقق شرط توازن المشروع

الإيراد الحدي = التكاليف الحدية (المتزايدة)

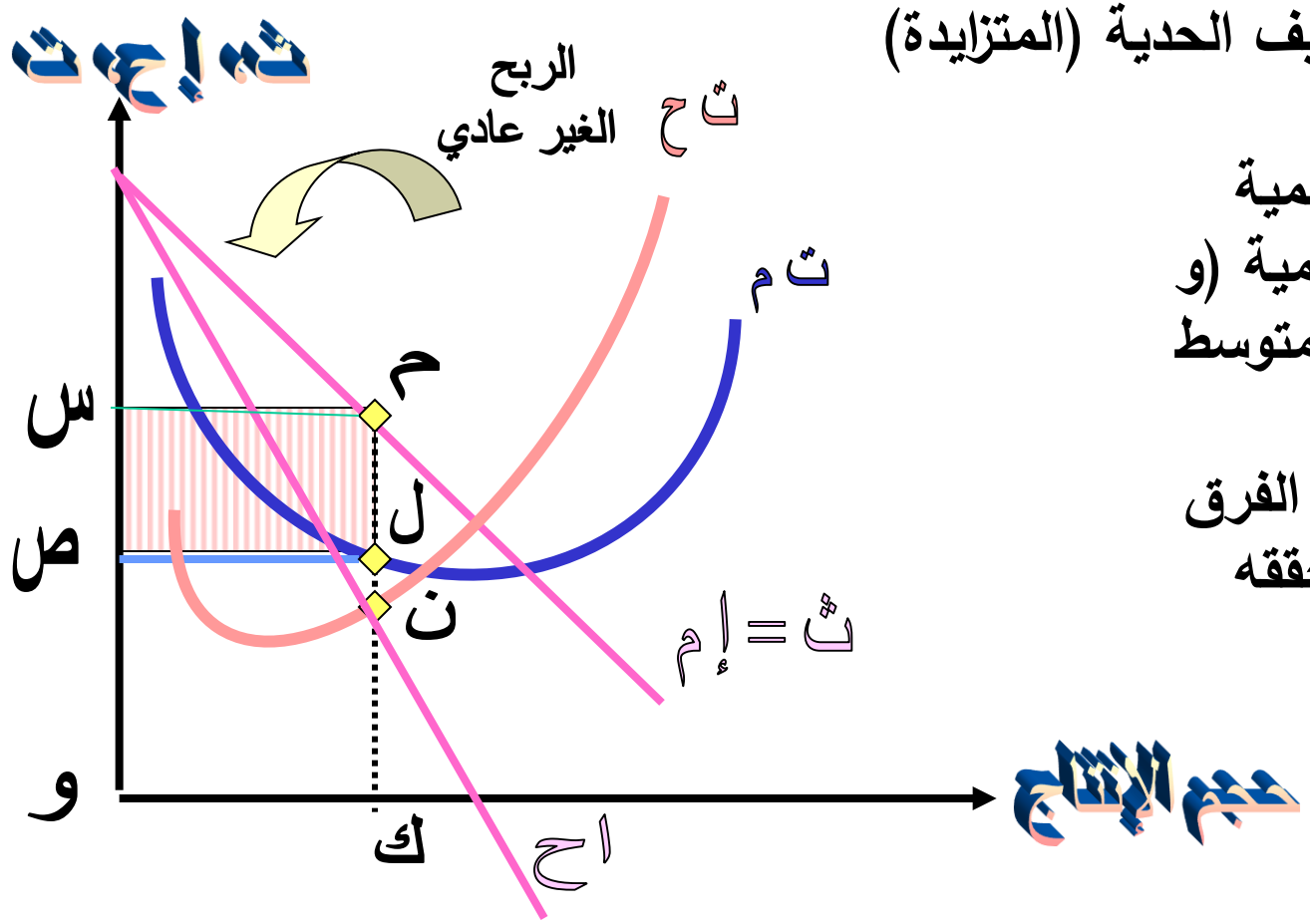

ومن النقطة (ن) تتحدد كمية الإنتاج التوازنية وهي الكمية (و ك)، حيث يكون الإيراد المتوسط (م ك) أكبر من التكلفة المتوسطة (ل ك) ويكون الفرق بينهما هو الربح الذي يحققه المشروع (م ل للوحدة)..

حالة توازن المحتكر مع تحقيق الربح العادي

يكون المحتكر في حالة توازن ويحقق ربحاعاديا إذا كان الإيراد الكلي مساويا التكاليف الكلية، ونجد أن نقطة التوازن (ن)هي نقطة تقاطع منحنى التكاليف الحدية(المتزايدة)مع خط الإيراد الحدي وعندها يتحقق شرط توازن المشروع

الإيراد الحدي = التكاليف الحدية (المتزايدة)

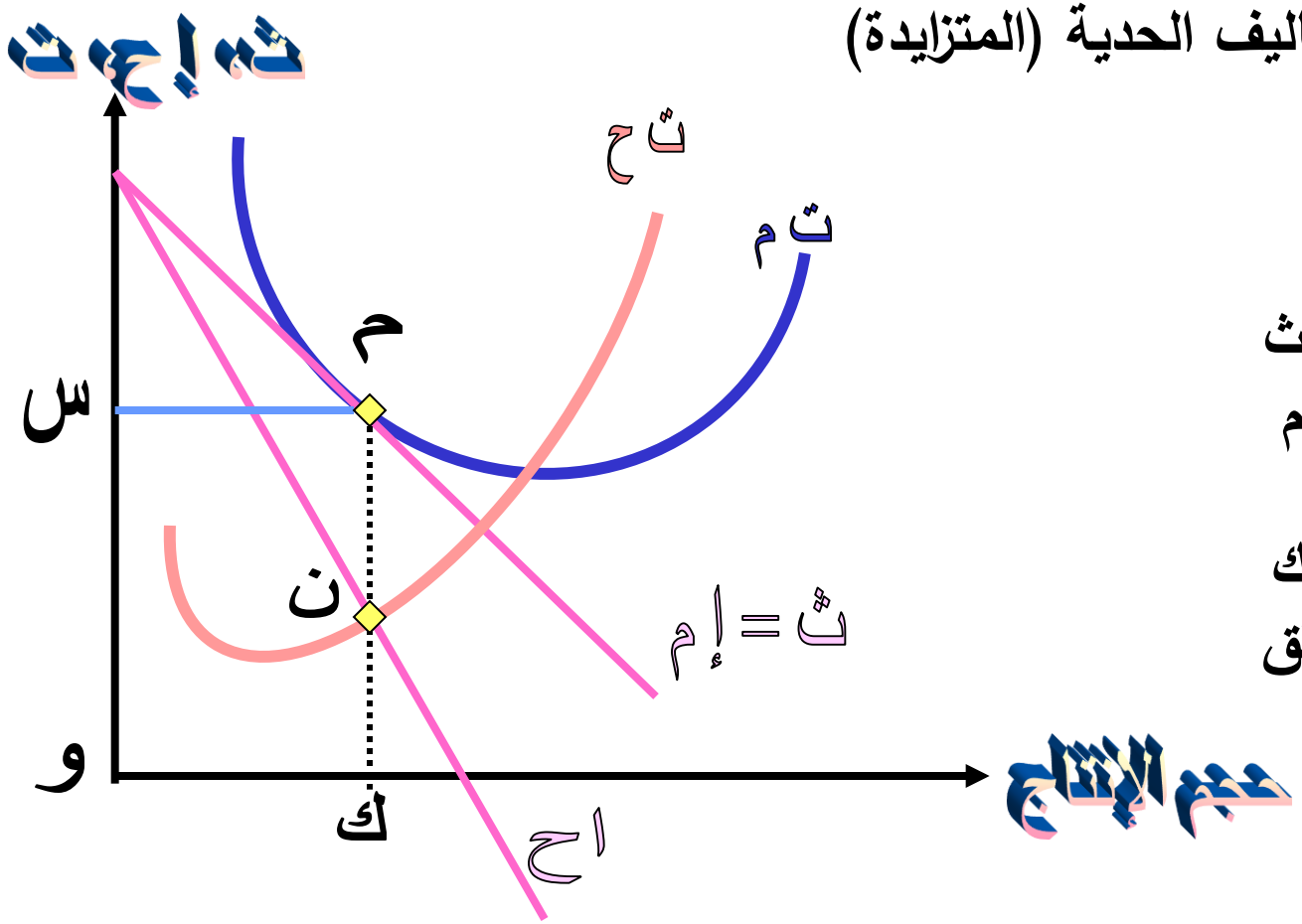

ومن النقطة (ن) تتحدد كمية الإنتاج التوازنية وهي الكمية (و ك)، حيث يكون الإيراد المتوسط (م ك) مساويا للتكلفة المتوسطة أي ليس هناك ربح ولا خسارة إنما يحقق المحتكر الربح العادي فقط..

حالة توازن المحتكر مع تحقيق خسارة

يكون المحتكر في حالة توازن ويحقق خسارة إذا كان الإيراد الكلي أقل من التكاليف الكلية، ونجد أن نقطة التوازن (ن)هي نقطة تقاطع منحنى التكاليف الحدية(المتزايدة) مع خط الإيراد الحدي وعندها يتحقق شرط توازن المشروع

الإيراد الحدي = التكاليف الحدية (المتزايدة)

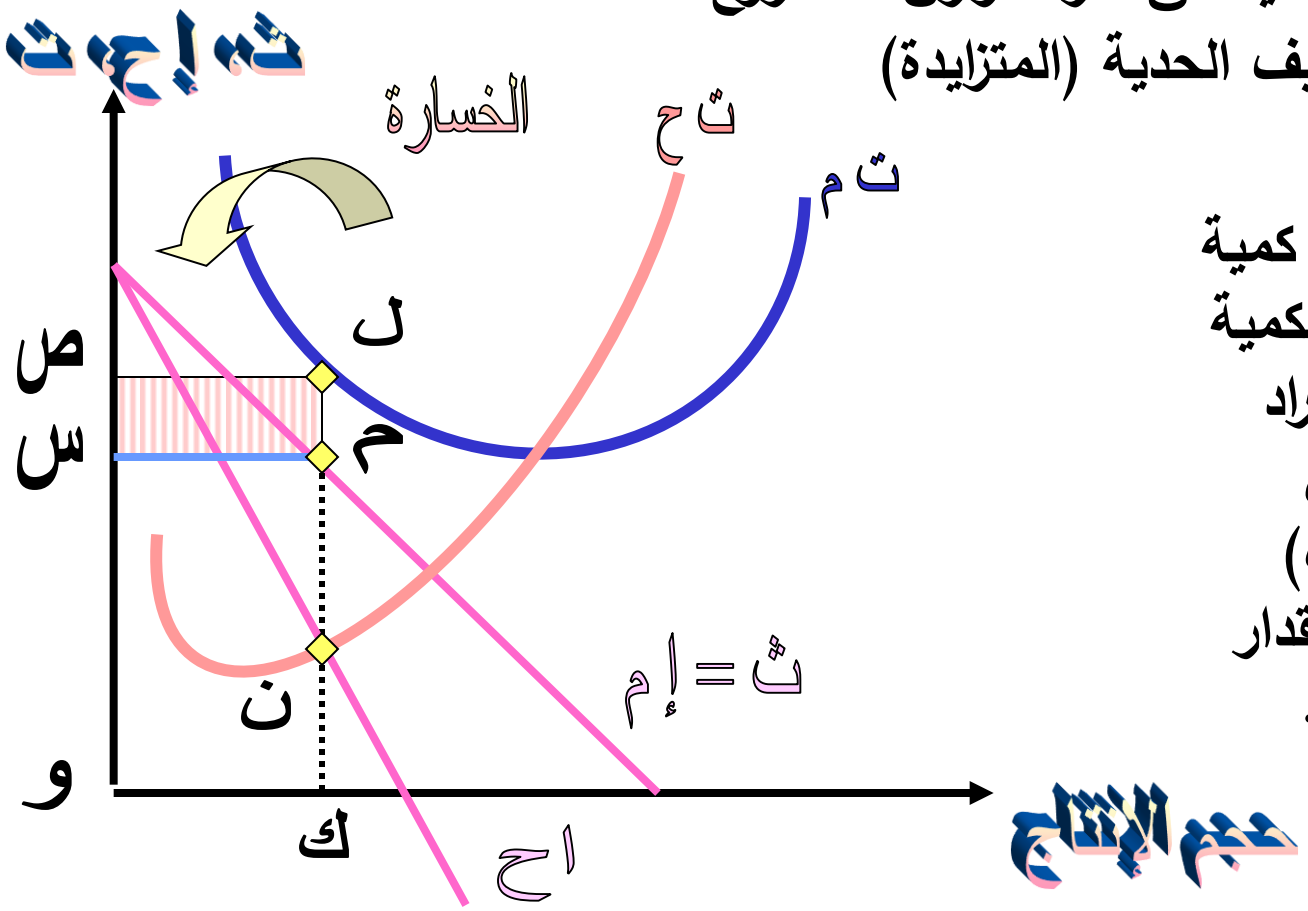

ومن النقطة (ن) تتحدد كمية الإنتاج التوازنية وهي الكمية (و ك)، حيث يكون الإيراد المتوسط (م ك) أقل من التكلفة المتوسطة (ل ك) ويمثل الفرق بينهما مقدار الخسارة (ل م للوحدة)..

متى يستمر المنتج المحتكر مع تحقيق خسارة؟ ومتى يتوقف؟

- إذا حقق المنتج المحتكر خسارة في المدى القصير إما بسبب ارتفاع التكاليف في المشروع أو عدم كفاية الطلب على السلعة أو كلا الأمرين، فإنه يمكن أن يستمر في الإنتاج في المدى القصير بشرط أن يتمكن من تغطية تكاليفه المتغيرة و بحيث لا تزيد خسارته عن التكاليف الثابتة.
- أما إذا كان الإيراد الكلي (أو قيمة المبيعات) لا تكفي لتغطية التكاليف المتغيرة فإنه يتوقف عن الإنتاج، أو بعبارة أخرى إذا كان الثمن أقل من التكاليف المتوسطة المتغيرة فإنه يتوقف عن الإنتاج و لا يستمر.

سياسة التمييز السعري

- قد يكون من مصلحة المنتج المحتكر أن يلجأ إلى سياسة التمييز السعري وهي "الحالة التي يبيع فيها المحتكر نفس السلعة بأثمان مختلفة"، وذلك بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن. وهناك العديد من الصور للتمييز في الثمن، لعل من أهمها ما يلي :-

(١)- التمييز في الثمن بين الأسواق المختلفة.

(٢)- التمييز في الثمن بين فئات المستهلكين في السوق الواحد.

(٣)- التمييز في الثمن بين الكميات التي تباع للمستهلك الواحد.

شروط التمييز السعري (الاحتكاري)

لكي تتمكن المنشأة من ممارسة سياسة التمييز السعري وضمان نجاحها ، لا بد من توفر عدة شروط من بينها :

١. تقسيم المستهلكين إلى فئات ، كل فئة تكون سوقا مختلفا عن السوق الأخري ، ويكون التقسيم بناءا على مرونة الطلب السعرية لكل فئة .

٢. ضمان عدم إمكانية إعادة بيع السلعة من السوق ذات السعر المنخفض في السوق ذات السعر المرتفع.

شرط توازن المنشأة التي تمارس سياسة التمييز السعري

- لكل سوق منحني طلب ومنحيات إيرادات خاصة به .
- بافتراض أن التكلفة الحدية لإنتاج السلعة لجميع الأسواق واحدة.
- بما أن شرط توازن المحتكر : إ ح = ت ح
- إذا شرط توازنه في السوق رقم (١) هو : إ ح ١ = ت ح
- إذا شرط توازنه في السوق رقم (١) هو : إ ح ٢ = ت ح
- إذا شرط توازنه في السوق رقم (ن) هو : إ ح ن = ت ح
- إ ح ١ = إ ح ٢ = ... = إ ح ن
- شرط توازن المنشأة الإحتكارية التي تمارس سياسة التمييز السعري هو تساوي الإيراد الحدي في جميع الأسواق.

✓ العامل الأساسي الذي المنشأة من ممارسة التمييز السعري هو اختلاف مرونة الطلب السعرية بين الأسواق.

✓الثمن أعلى في السوق التي يكون فيها الطلب غير مرن من السوق التي يكون فيها الطلب مرن.

توازن المنتج
في سوق المنافسة الاحتكارية

توازن المنتج في سوق المنافسة الاحتكارية

- سوق المنافسة الاحتكارية كما عرفناها سوق وسط بين المنافسة التامة والاحتكار التام، وتتميز بالخصائص التالية:

١- وجود عدد كبير نسبيا من المنتجين (البائعين) والمشترين (المستهلكين).

٢- اختلاف السلعة نسبيا وعدم تماثلها تماثلا تاما.

٣- حرية الدخول والخروج من السوق.

وعليه يكون للمنتج قدرة نسبية على التحكم في سعر السلعة وفقا لتباينها سواء كان هذا التباين حقيقيا أو وهميا..

إيرادات المنتج في المنافسة الإحتكارية

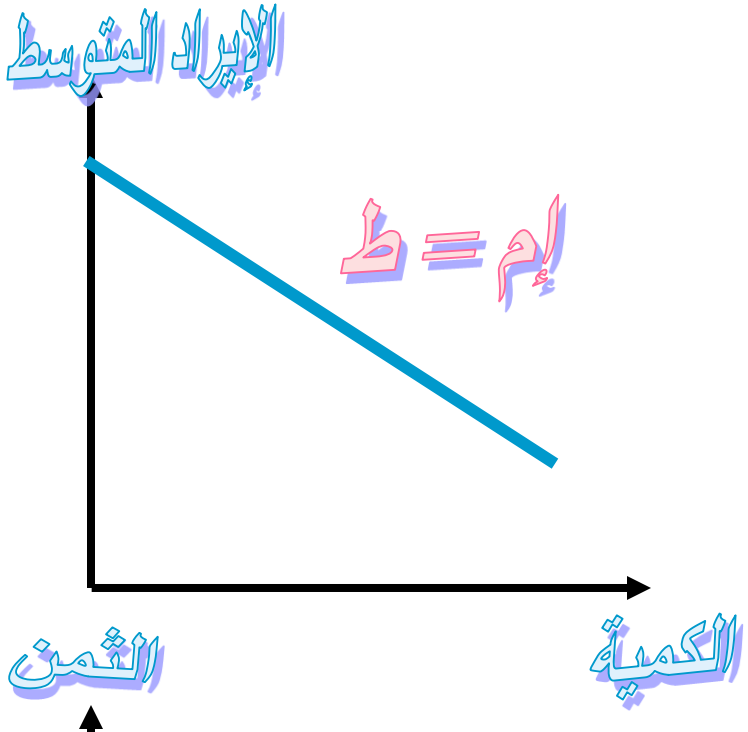

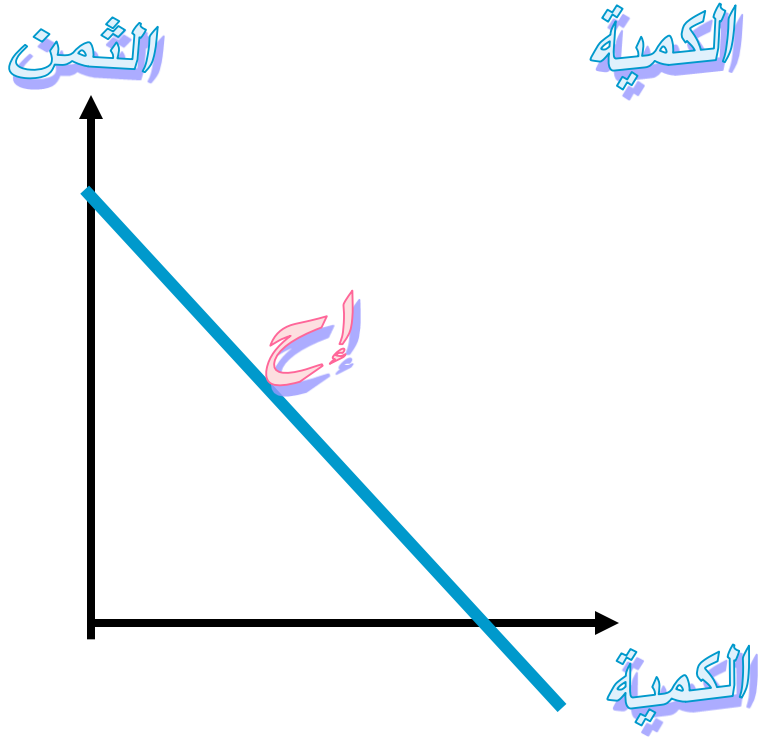

أن خط البيع أو منحنى الطلب الذي يمثل طلب المنشأة في سوق المنافسة الاحتكارية يتجه من أعلى إلى أسفل جهة اليمين ولكنه أقل ميلا من منحنى طلب المحتكر (حيث يمثل السوق مركزا وسطا بين المنافسة والاحتكار)...

وكذلك بالنسبة لخط الإيراد الحدي حيث يشبه مثيله في المنشأة الاحتكارية ولكنه أقل ميلا.. ويتحقق توازن المنتج في سوق المنافسة الاحتكارية كما في الاحتكار بوجود ربح غير عادي أو عادي أو خسارة، ولكن يبقى المنتج هنا أقل قدرة على التحكم في رفع السعر خوفا من محاربة المنتجين الأخرين له..

حالة توازن المنشأة العاملة في المنافسة الاحتكارية

يكون المحتكر في حالة توازن ويحقق ربحاعاديا إذا كان الإيراد الكلي مساويا التكاليف الكلية، ونجد أن نقطة التوازن (ن)هي نقطة تقاطع منحنى التكاليف الحدية(المتزايدة)مع خط الإيراد الحدي وعندها يتحقق شرط توازن المشروع

الإيراد الحدي = التكاليف الحدية (المتزايدة)

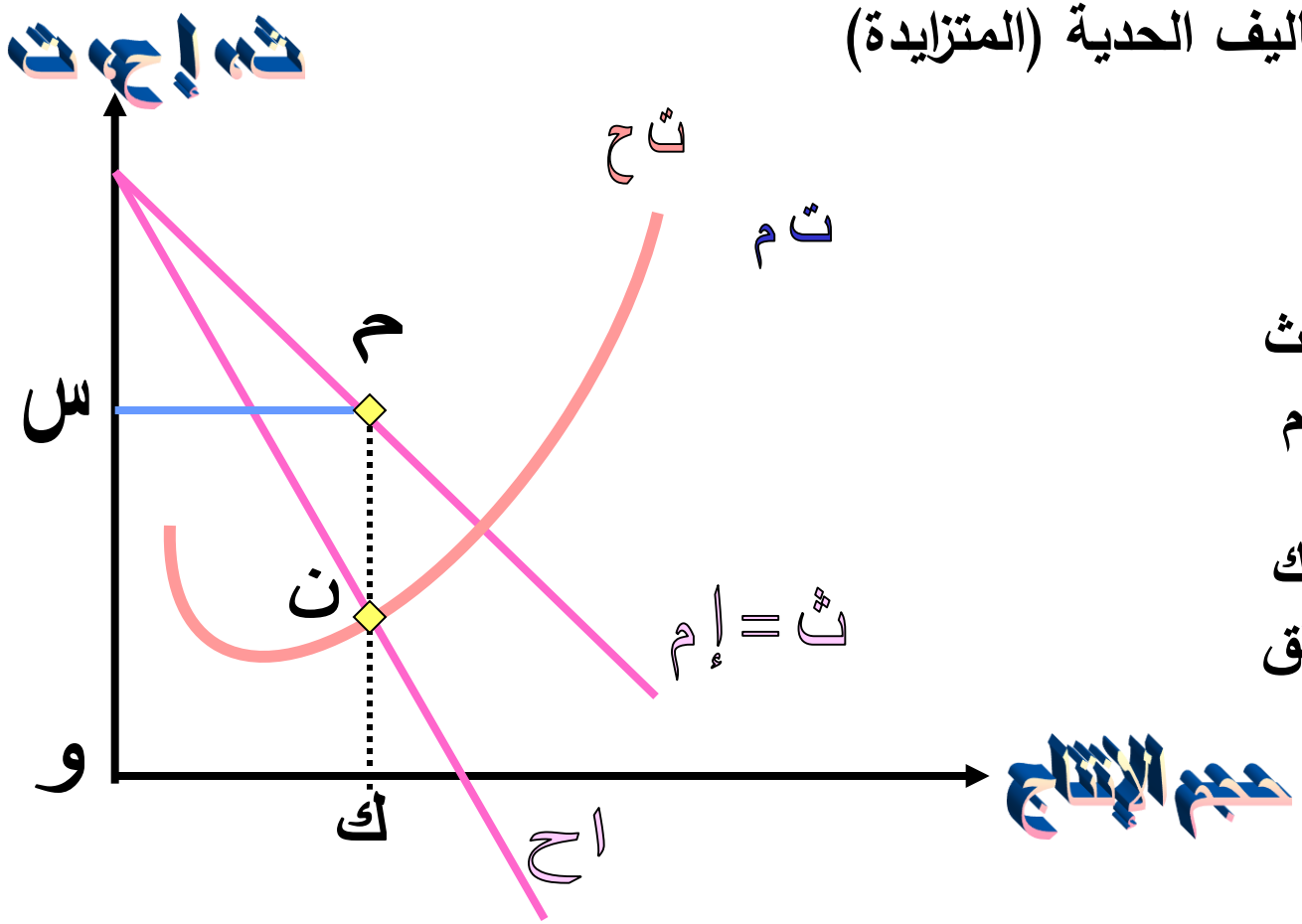

ومن النقطة (ن) تتحدد كمية الإنتاج التوازنية وهي الكمية (و ك)، حيث يكون الإيراد المتوسط (م ك) مساويا للتكلفة المتوسطة أي ليس هناك ربح ولا خسارة إنما يحقق المحتكر الربح العادي فقط..

أرباح المنشأة التي تعمل في ظل المافسة الإحتكاريةتحقيق

يكون المحتكر في حالة توازن ويحقق ربحا غير عادي إذا كان الإيراد الكلي أكبر من التكاليف الكلية، ونجد أن نقطة التوازن (ن)هي نقطة تقاطع منحنى التكاليف الحدية(المتزايدة)مع خط الإيراد الحدي وعندها يتحقق شرط توازن المشروع

الإيراد الحدي = التكاليف الحدية (المتزايدة)

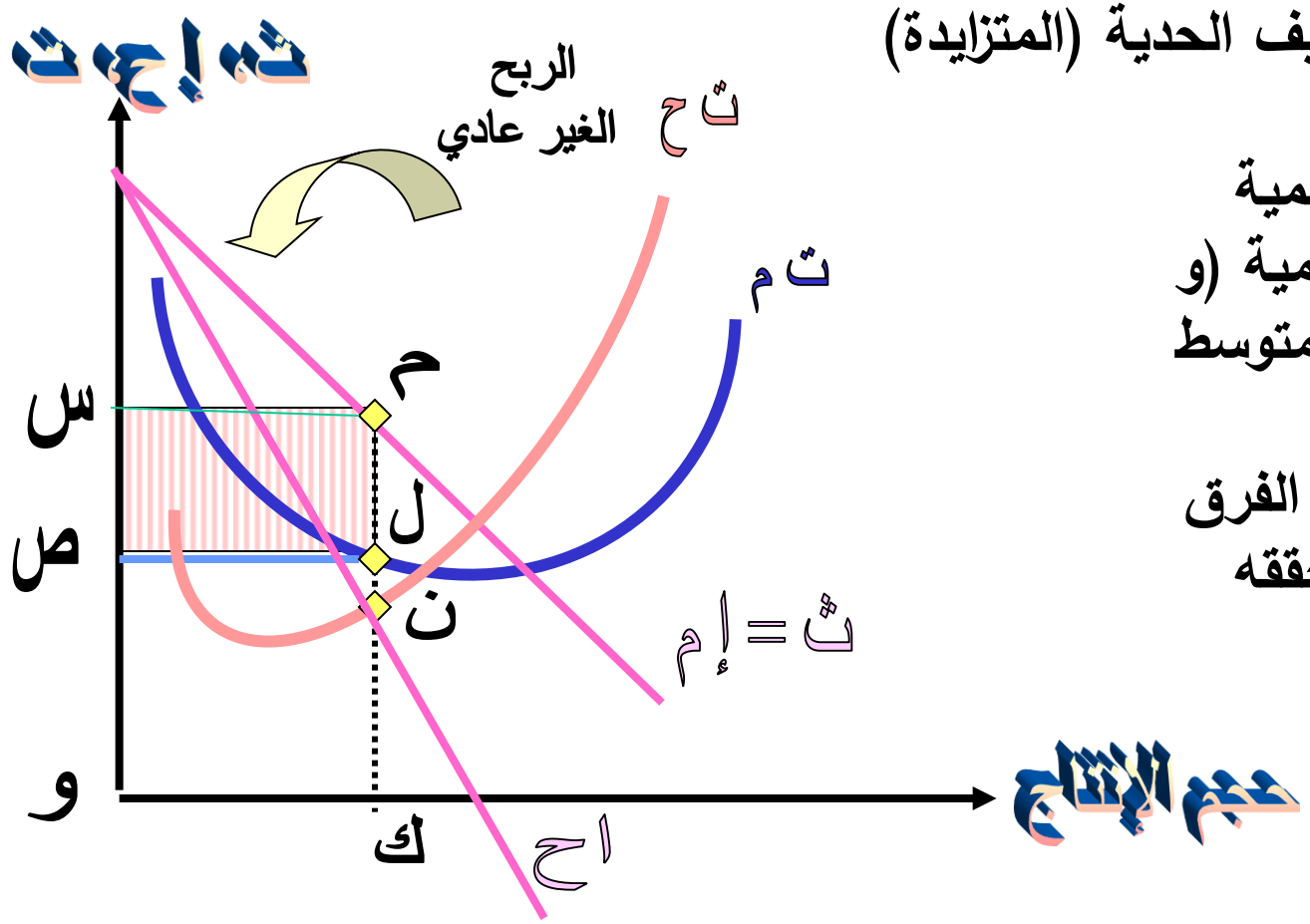

ومن النقطة (ن) تتحدد كمية الإنتاج التوازنية وهي الكمية (و ك)، حيث يكون الإيراد المتوسط (م ك) أكبر من التكلفة المتوسطة (ل ك) ويكون الفرق بينهما هو الربح الذي يحققه المشروع (م ل للوحدة)..